"ظنّ وأخواتها: سماتها التركيبية والدلالية في القرآن الكريم: دراسة نحوية توليدية"

اعداد
أنوار طه عبدالحليم محمد

باحثة بقسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب ـ جامعة بني سويف

تحت إشراف

أ.د/ صلاح الدين صالح حسنين
أستاذ العلوم اللغوية
كلية الآداب ـ جامعة بني سويف

أ.د/ جوده مبروك محمد
أستاذ العلوم اللغوية
كلية الآداب ـ جامعة بني سويف

المستخلص :

تناولت الدراسة (ظنَّ وأخواتها) والموسومة عند التوليديين بأفعال القلوب أو (أفعال الصعود) عند كلٍّ من النحاة العرب واللسانيين التوليديين، فذهب النحاة إلى أنّ (ظنَّ وأخواتها) تدخل على الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر، بينما ذهب التوليديون أنّ الأصل في البنية التركيبة لجملة (ظنّ) أن يكون مفعولها جملة، سواء أكانت جملة اسمية أم جملة فعلية، ثم حدث ما يُسمّى (الإصعاد). وأوضحت الدراسة مفهوم الإصعاد في تلك الأفعال. كما تناولت الأحكام المترتبة عن التغيير في تلك البنية عند كلا الطرفين من الإلغاء كما أسماه النحاة العرب أو التفكيك وهو ما أورده التوليديون تحت باب مسمّى التفكيك. كذلك ناقشت الدراسة ظاهرة (الانعكاس) في هذه الأفعال، وفي غيرها من غير أفعال القلوب، والوصف التركيبي لهذه الأفعال عند ورود الضمير المنعكس، وكذلك لغيرها من غير أفعال القلوب. وأوضحت الدراسة كيف أدرك النحاة العرب ظاهرة (الانعكاس) في هذه الأفعال، لكنهم لم يضعوا مصطلحاً لها. إلى أن تطرقت الدراسة لبيان أوجه التشابه والاختلاف بين النحاة والتوليديين، ومن ذلك قضية التعليق، والإعراب وموانع الإعراب.

الكلمات المفتاحية:

(ظنَّ وأخواتها، البنية التركيبية، الإصعاد، التفكيك، ظنّ وضمير الانعكاس، الإعراب وموانع الإعراب).

Abstract

The study dealt with (Zanna wa akhawatiha), which is tagged among obstetricins with money hearts or (effective ascendant) by both Arab grammarians and obstetric linguists.) That the object of the sentence is a sentence, whether it is a nominal sentence or a verb sentence, and then what is called (the ascension) occurred. The study clarified the concept of happiness in those acts. It also dealt with cognitive judgments about the change in that environment on both sides. The study also discussed the phenomenon of (reflection) in these verbs, and in others other than the verbs of heart, and the structural description of these verbs when the reflexive pronoun appears, as well as for other than the verbs of the heart, and the study explained how the Arab grammarians realized the phenomenon of (reflection) in these verbs, but they did not They put a term for it, until the study touched on the similarities and differences between grammarians and obstetricians, including the issue of commentary, syntax and syntax sites.

key words:

(Zanna wa akhawatiha), the structural structure, the ascendant,theDislocation, Zanna and reflexive pronoun, the expression and impediments to expressing)

المقدمة:

فعنوان بحثنا هذا هو (ظنَّ وأخواتها سماتها التركيبية والدلالية في القرآن الكريم دراسة نحوية توليدية)، ويدرس هذا البحث (ظنّ وأخواتها) من حيث البنية التركيبية لجملتها عند كلّ من النحاة العرب واللسانيين التوليديين، ويدرسها دراسة نحوية دلالية توليدية. وذلك في أوثق نص عربيّ وهو القرآن الكريم.

وقد أدرك النحاة العرب أهمية هذا الباب (ظنّ واخواتها)؛ فقد أوردها معظم النحاة، بل جميع النحاة في كتبهم تحت أبواب شتى، كما وسمها التوليديون بـ(أفعال الصعود) وهي عندهم جزء من أفعال المراقبة.

فيرى النحاة العرب أن (ظنّ وأخواتها) تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، بينما ذهب التوليديون إلى أن الأصل في جملة (ظن وأخواتها) أنها جملة. سواء أكانت جملة اسمية أم جملة فعلية، ثم حدث ما يسمّى(الإصعاد) أو (التحويل) فالجملة الاسمية أصبحت مفعولين، والجملة الفعلية أصبحت خبراً لمبتدأ محذوف.

كما أوضح البحث أحوال مفعولي (ظنّ وأخواتها) من التقديم والتأخير، وجواز تقديم المفعول الأول داخل الجملة وخارجها مع المحافظة على بنية الجملة أو مع تفكيك بنية الجملة النحوية. وكذلك أحوالهما من الحذف والإثبات. أيضاً إلى جانب ذلك فقد تناول البحث ظاهرة الانعكاس في هذه الأفعال، وبيان أحوال الانعكاس وقواعده. كما ناقش البحث أيضاً مواطن الاتفاق والاختلاف بين النحاة العرب واللسانيين التوليديين، ومن ذلك ظاهرة التعليق عند كلا الطرفين.

وقد تجاوز هذا البحث الجانب النحوي النظري إلى الجانب التطبيقي العملي، إضافة إلى الجانب الدلالي.

أهمية البحث:

وتكمن أهمية هذا البحث في أنّ مجال تطبيقه هو القرآن الكريم، كذلك الربط بين النحو العربي والنظريات اللغوية الحديثة، إلى جانب تقديم قراءة جديدة لأفعال القلوب من منظور توليدي يجمع بين الأصالة والمعاصرة.

أسباب اختيار الموضوع:

ما دفعني لاختيار هذا الموضوع هو رغبتي في تقديم بحث يتعلق بالقرآن الكريم للتعرف على بعض من أسراره ومكنوناته. أيضاً قلة الدراسات في هذا الباب (ظنّ وأخواتها) كان دافعاً لاختيار هذا الموضوع؛ فإنها وإن كان قد تناولها بعض الباحثين، فتناولهم لها لم يكن موضوعاً مستقلاً بل يدرجونها تحت أبواب وفصول تحت مسمّى الأفعال الناسخة. أيضاً كان تناولهم لها من منظور نحوي، كوظائفها النحوية والأحكام الخاصة بها وآراء النحاة وشروطهم في هذه المسائل. وتأتي هذه الدراسة بإفراد الحديث عن (ظنّ وأخواتها) كموضوعاً مستقلاً من منظور نحوي، وفي ضوء النظرية التوليدية.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق ما يلي:

- دراسة أفعال القلوب في القرآن الكريم، من حيث تركيباتها النحوية، والكشف عن دلالتها في كل موضع، وشرح وتحليل جملتها عند كل من النحاة والتوليديين.
- الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين النحو العربي والنحو التوليدي.

الصعوبات التي واجهت الباحثة:

- نظراً لاحتمالية الفعل الواحد من أفعال القلوب لأكثر من معنى ما بين الشك واليقين والكذب وغيرها من المعاني المطابق لسياق النص القرآني المذكور فيه الفعل، فكان من الصعب إلى حد ما تحديد معنى الفعل بدقة، كذلك كثيراً ما اختلفت آراء العلماء في دلالة هذه الأفعال في الآيات، فكان لابد من الرجوع إلى العديد من كتب

التفاسير والإعراب وكذلك آراء النحاة للوصول للمعنى الدقيق الذي يناسب سياق الآية.

- ندرة المصادر والمراجع المتعلقة بالنظرية التوليدية؛ نظراً لحداثة النظرية التوليدية؛ فهي من النظريات الحديثة التي ظهرت مؤخراً في علم اللسانيات، أيضاً يختلف تناول اللسانيين للنظرية من حين لآخر، ومن مرجع لآخر؛ وذلك لأن النظرية ما زالت في تطور مستمر منذ ظهورها وحتى يومنا هذا.

منهج الدراسة:

اتخذت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي القائم على التحليل؛ لمعرفة حقائق استخدام تلك الأفعال بمختلف معانيها، وتبسيط الجملة قدر الإمكان والوصول إلى نتائج دقيقة. وذلك من خلال تعريف تلك الأفعال استناداً إلى معاجم اللغة المختلفة، ومن ثَمّ تتبع ما جاء في كتب النحو عن هذه الأفعال، والرجوع إلى كتب أعاريب القرآن الكريم وكتب التفاسير المختلفة. وذلك لبيان وتوضيح دلالة الفعل من نص لآخر نظراً لاختلاف دلالة الفعل من سياق لآخر. إلى جانب المنهج التوليدي القائم على التفكيك وإعادة البناء وذلك في الجزء الخاص بالجانب التوليدي.

تقديم مفعولي ظن أو أحدهما

تدخل (ظن وأخواتها) على الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر كما ذكر النحاة [١]. ومن سمات الجملة الاسمية أنه قد يتقدم الخبر على المبتدأ لأسباب بلاغية ودلالية، وبعد دخول (ظن) على المبتدأ والخبر، قد يتقدم الخبر أيضاً على المبتدأ كما هو الحال قبل دخولها، وهو ما ذكره النحاة في باب (ظن وأخواتها). ومن ذلك قول ابن يعيش أنها: " تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر إذا قصد إمضاؤها على الشك واليقين فتنصب الجزأين على المفعولية وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما "[٢]، وقول ابن مالك: " ولهما من التقديم والتأخير ما لهما مجردين "[٣]. وقد يتقدم أحد

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٠٩٧/٤.

(٢) شرح المفصل ،٧٨/٧.

المفعولين أو كلاهما على الفعل، وعلى هذا يمكن القول: إن التقديم في جملة (ظن) يأتي على ثلاثة أوجه، وهما:

أ . تقديم المفعول الأول على المفعول الثاني، مع أسبقية الفعل.

ب . تقديم أحد المفعولين على الفعل (توسط الفعل بين المفعولين).

جـ . تقديم كلا المفعولين على الفعل (تأخر الفعل عن المفعولين).

بالنسبة للنوع الأول من التقديم (تقديم أحد المفعولين على الآخر) مع تقدم الفعل، فهو ما ذكره النحاة من أحوال التقديم والتأخير في باب المبتدأ والخبر [٤]. وهذا لا يؤثر على عمل الفعل القلبي في الجملة. وللنحاة في هذا الباب (مواضع تقديم الخبر) شرح يطول. وموجزه ما يلي:

يقدم الخبر على المبتدأ:

- إذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدة، مخبراً عنها بظرفٍ أو جار ومجرور.
- إذا كان الخبر اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام.
- إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود إلى شيء من الخبر.
- أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ.

وكثيراً ما ورد هذا النوع من التقديم في القرآن الكريم، ومن ذلك:

قال تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [٥].

في الآية يجوز تعدية الفعل (نرى) إلى مفعولين. وعلى ذلك فهي تنصب مفعولين. وهما(شفعاءكم) المفعول الأول، والظرف(معكم) في محل المفعول الثاني، وقّدم المفعول الثاني على الأول [٦].

---

(٣)شرح التسهيل ، ٣/٢.

ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٨٧/٢ (مواضع تقديم الخبر). و مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٢٦٧/١.

(٤)

(٥) الأنعام ٩٤/٦.

قال تعالى: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ﴾[٧].

في الآية الكريمة جاء المفعول الثاني(لأكثرهم) مقدماً على المفعول الأول وهو الجار والمجرور (من عهد) على جواز تعدي الفعل (وجد) لمفعولين والأصل: (وما وجدنا عهداً لأكثرهم) [٨].

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا﴾[٩].

في الآية جاء الفعل (نجد) ناصباً لمفعولين، وقُدِّم المفعول الثاني (من دونه) على المفعول الأول (ملتحداً) لكون المبتدأ نكرة، ومخبرا عنه بالجار والمجرور (من دونه). والأصل (ملتحد من دونه) [١٠].

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾[١١].

في الآية يجوز أن يكون الفعل (نجد) بمعنى العلم [١٢]، وعليه فهو ينصب مفعولين، وقد قّم المفعول الثاني وهو الجار والمجرور(له) على المفعول الأول وهو (عزما).

قال تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا فَلَمْ يَجِدُواْ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا﴾[١٣].

في الآية جاء المفعول الثاني (لهم) متقدماً على المفعول الأول (أنصاراً) وذلك لكون المفعول الأول نكرة مخبراً عنها بالجار والمجرور.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾[١٤].

---

(٦) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ٤٧/٥.

(٧) الأعراف ١٠٢/٧.

(٨) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون،٣٩٩/٥.

(٩) الجن ٧٢/ ٢٢.

(١٠) ينظر: محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، م٢٤٧/١٠.

(١١) طه ٢٠/ ١١٥.

(١٢) ينظر: الشيخ عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج٣،ق٥٢٤/٢.

(١٣) نوح ٢٥/٧١.

(١٤) البقرة ١٧٠/٢.

في الآية الكريمة: يجوز تعدي الفعل (ألفينا) إلى مفعولين [١٥]. وعليه فهو ينصب مفعولين، وهما (عليه آباءنا). وقُدّم المفعول الثاني(عليه) لكونه جار ومجروراً على المفعول الأول (آباءنا).

أما عن النوعين الآخرين من التقديم (توسط الفعل بين المفعولين) و(تأخر الفعل عن المفعولين) فهو ما أسماه النحاة العرب بـ(الإلغاء) في أفعال القلوب.

و (الإلغاء) عند النحاة: هو إبطال العمل لفظاً ومحلاً، لضعف العامل بتوسطه أو تأخره [١٦]. وذكر الأشموني. أن سبب الإلغاء في أفعال القلوب هو:" أن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول؛ لأن متناولها في الحقيقة ليس هو الأشخاص، وإنما متناولها الأحداث التي تدل على أسامى الفاعلين والمفعولين فهي ضعيفة العمل"[١٧]. وهو ما أكده ابن يعيش فقال: " اعلم أن هذه الأفعال أفعال غير مؤثرة ولا واصلة منك إلى غيرك وإنما هي أمور تقع في النفس وتلك الأمور علمٌ وظنٌ وشكٌ "[١٨].

وبناءً على ما تقدم فقد أجمع النحاة أن الإلغاء أمر اختياري، فقد ذكر ابن هشام " إلغاء عمل العامل في المعمول أمر اختياري لا يجب عليك أن تصير إليه، بل يجوز لك . مع توسط العامل أو تأخره . أن تسلطه على المعمول فتنصبه، كما يجوز لك ألا تسلطه عليه فتجيئ به على أصله فتقول (زيد ظننت مسافر) أو تقول (زيداً ظننت مسافراً) وتقول (زيد مسافر ظننت) أو تقول (زيداً مسافراً ظننت)، وحُجته في ذلك : أن العامل قد وضع في غير موضعه الطبيعي من الجملة ، ولو كانت هذه الأفعال التي هي أفعال القلوب مثل بقية الأفعال المتعدية لكان الإعمال فيها مع

---

(١٥) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ٢٢٧/٢.
شرح الأشموني على الألفية ١٥٩/١. وشرح جمل الزجاجي ٢٩٤/١. وأوضح المسالك، ٥٤/٢. وشرح التصريح، ٢٦٩/١.
(١٦)
(١٧) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،١ / ١٥٩.
(١٨) شرح المفصل ، ٧ / ٧٨.

وضعها في غير موضعها كإعمالها إذا وضعت في موضعها ، ولكنها ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فلهذا جاز إعمالها وإلغائها إذا زاد ضعفها فوضعت في غير موضعها "[١٩].

هذا بالنسبة لمعنى الإلغاء وسببه عند النحاة. ولكن يبقى التساؤل المطروح، هل يقتصر الإلغاء على أفعال القلوب؟ أم يشمل أفعال القلوب وغيرها من الأفعال؟، وما هي صور ومواطن الإلغاء في جملة (ظن)؟ ومتى يجب الإلغاء. ومتى يجوز. ومتى يمتنع؟، وما هي آراء النحاة العرب في ذلك؟ وما هو تفسير التوليديين لهذه الظاهرة؟

أما عن الإلغاء فقد اقتصر على أفعال القلوب فقط دون غيرها من الأفعال. وهذا ما ذكره ابن هشام فقال:" فقد أجمع النحاة بصريهم وكوفيهم على أنه لا يجري في شيء من الأفعال سوى أفعال القلوب " [٢٠]. وذلك لضعفها عن بقية الأفعال المتعدية كم ذكرنا سابقاً [٢١].

أما عن أحوال ومواطن الإلغاء في جملة (ظن)، فيأتي على ثلاثة أوجه وهي: .

١. تقدم الفعل على المفعولين.
٢. توسط الفعل بين المفعولين.
٣. تأخر الفعل عن المفعولين.

الوجه الأول وهو (تقدم الفعل على المفعولين) وهو الأصل، فيه خلاف؛ حيث ذهب الجمهور إلى الإعمال مع تقدم الفعل ولا يجوز الإلغاء [٢٢]، بل رأى السيوطي أنه واجب الإعمال [٢٣].

---

(١٩) أوضح المسالك ، ٢ / ٥٥،٥٦.

(٢٠) أوضح المسالك، ٢ / ٥٦

ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل،٧/ ٧٨. والأشموني، شرح الأشموني، ١٥٩/١. وابن هشام، أوضح المسالك،

(٢١) ٥٦/٢.

ينظر: رأي الجمهور في شرح الأشموني،١٦٠/١.وشرح جمل الزجاجي،٢٩٤/١. وأوضح المسالك، ٥٥/٢. و

(٢٢)التصريح، ٢٦٩/١.

(٢٣) ينظر السيوطي، الهمع ، ١ / ٤٩٠.

بينما ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز الإلغاء مع تقدم الفعل. وأجازه ابن الطراوة، إلا أن الإعمال عنده أحسن.

وفي الوجه الثاني وهو (توسط الفعل بين المفعولين) خلاف أيضاً. فذهب الجمهور إلى أن الإعمال والإلغاء سواء، إلى أن الإعمال أقوى عند بعضهم وأولى [٢٤]. وهو ما شرحه السيوطي بقوله " في المتوسط خلاف: قيل إعماله أولى، لأن الفعل أقوى من الابتداء، إذ هو عامل لفظي. وقيل: هما سواء، لأنه عادل قوته تأخيره، فضعف لذلك. فقاومه الابتداء بالتقديم" [٢٥]. وهذا ما ذكره أبو حيان، والأزهري أيضاً [٢٦]. وأشار إليه ابن هشام وحجته في جواز الإعمال والإلغاء أن العامل قد وضع في غير موضعه الطبيعي من الجملة ولضعف أفعال القلوب عن بقية الأفعال المتعدية جاز الإعمال والإلغاء، كما ذكرنا سابقاً [٢٧].

بينما ذهب الأخفش إلى أن الإلغاء مع توسط الفعل واجباً، وليس على التخيير، وحجته في ذلك ما ذكره السيوطي وأبو حيان، جاء في الهمع: " فإذا بدأت التحبر بالشك أعملت على كل حالٍ. وإن بدأت وأنت تريد اليقين، ثم أدركك الشك رفعت بكل حال"[٢٨].

وجاء في الارتشاف " ذهب الأخفش إلى أنه ليس على التخيير، وإنما هو لازم إذا ابتدأت، لتخبر بمدلول ذلك الفعل من شك أو غيره، فتعمل الفعل على كل حال سواء قدمته أو وسطه أو أخرته؛ فإن ابتدأت، وأردت جعل الخبر في شك، أو غيره ألغيت وابتدأت "[٢٩].

ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاج،١/٢٩٥. والأشموني، شرح الأشموني،١/١٦٠.

(٢٤)وسيبويه،الكتاب،١/١٢٠.

(٢٥) الهمع ، ١ / ٤٩٠.

(٢٦) ينظر: أبو حيان، الارتشاف، ٤/ ٢١٠٧. والأزهري، شرح التصريح، ١/ ٣٧٠.

(٢٧) ينظر: ابن هشام ، أوضح المسالك ، ٢ /٥٦، ٥٥.

(٢٨) ينظر: رأي الأخفش، الهمع، ١ /٤٩٠.

(٢٩) ارتشاف الضرب، ٤ / ٢١٠٧.

وأضاف أبو حيان أيضاً " وذهب بعض النحويين إلى أنك إذا ابتدأت معتمداً على ما دل عليه الفعل من شك، أو يقين ألغيت على كل حال سواءٌ وسطت أو أخرت، وإن ابتدأت لا معتمداً على ذلك، ولم تقدم الفعل كنت مخيراً "(٣٠).

لم يرد هذا النوع من الإلغاء في القرآن الكريم، فلم يرد الفعل القلبي متوسطاً في القرآن الكريم قط. وكل ما أورده النحاة من شواهد في هذا الباب فهو من باب الشعر، ومما أورده النحاة في باب جواز الإلغاء عند توسط الفعل بين المفعولين قول ابن برهان: قال المنقرى:

أبالأراجيزِ يا ابن اللُّؤمِ توعدني وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللُّؤْم والخُور

ففي البيت جاء الفعل (خلتُ) وسطاً بين المفعولين، ومن ثمّ يجوز الإعمال، على نصب (اللؤم والخور) وهو أولى. ويجوز أيضاً إلغاء عمل الفعل على رفع (اللؤم والخور) وهو ما أوضحه سيبويه بقوله " وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجئ بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك، كما تقول: عبد الله صاحب ذاك بلغني، وكما قال: من يقول ذاك تدري، فأخر ما لم يعمل في أول كلامه. إنما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين، وفيما يدري "(٣١).

وأضاف " فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدّم أو أخر، كما قال: زيداً رأيتُ، ورأيتُ زيداً "(٣٢).

ويمكن تحليل ذلك توليدياً: أنه من باب النقل فأصل الكلام (خلتُ اللؤم والخور في الأراجيز). فالمركب الجري (في الأراجيز) انتقل من مكانه الأصلي داخل الجملة إلى خارجها مجتازاً في ذلك ثلاث عقد ليقع في الصدارة. خاضعاً لقيد التتابع السلكي (successive cyclicity) فالنقل في الجملة لا يقع وثبة واحدة وإنما عبر أسلاك

(٣٠) الارتشاف ، ٤ / ٢١٠٧.

(٣١) الكتاب ، ١ / ١٢٠.

(٣٢) المصدر نفسه.

بالتدرج من سلك إلى آخر. فيجتاز أولاً المركب الاسمي(الخور) ومن ثم المركب الاسمي التالي وهو (اللؤم) ومنه إلى الفعل(خلتُ) ثمّ إلى الصدارة. محافظاً على بنية الجملة. فالنقل هنا يحافظ على بنية الجملة من نصب المفعولين [٣٣].

أما على الرفع (رفع اللؤم والخور) فهو من باب التفكيك. فانتقال المركب الجري (المفعول الثاني) من مكانه الأصلي إلى المكان الهدف أحدث تفكيكاً في بنية الجملة؛ فلا يوجد تطابق إعرابي بين المكان المُصدر والمكان الهدف، ولم يُحافظ على بنية الجملة، لذا فهو من باب التفكيك [٣٤].

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر: (هذا البيت بلا نسبة):

شجاك ـ أظنُّ ـ ربع الظاعنين فَلَمْ تعبأ بِعذل العاذلينا

وفي هذا البيت ايضاً جاء الفعل (أظنُّ) وسطاً بين المفعولين، لذا فيجوز الإعمال والإلغاء كما ذهب النحاة؛ فقد رويَ (ربعُ) بالرفع على أنه فاعل شجاكَ، وفي هذا هو من باب الإلغاء. ورُوِيَ أيضاً بالنصب على أنه مفعول أول لـ(أظنّ)، و(شجاكَ) المفعول الثاني [٣٥]. وهذا من باب الإعمال.

وهو ما يمكن تفسيره توليدياً كالتالي: ـ على الرفع: النقل هنا لا يحافظ على بنية الجملة ولا يخضع لقيد التتابع السلكي؛ فهو من باب التفكيك.

ـ على النصب: أنه من باب النقل الذي يحافظ على بنية الجملة، ويخضع لقيد التتابع السلكي فيطابق إعراب المكان المصدر الهدف. فهو من باب التبئير.

يوصف التوليديون الحالة الأولى (الرفع: حيث أن العنصر المنقول إلى موقع الابتداء يترك خلفه أثر. هذا الأثر يُطابق العنصر المنقول في السمات الذاتية من الجنس والعدد والشخص، لكنه لا يُطابقه في سماته الوظيفية وهي الإعراب. لذا فهو من باب التفكيك.

---

(٣٣) ينظر: الفاسي الفهري، ١/١١٤(التبئير).

(٣٤) ينظر: صلاح الدين حسنين، الدلالة والنحو، ١٨٢:١٨٣.

(٣٥) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني ،١/١٦٠، الأزهري، شرح التصريح، ٢٧٠، السيوطي، الهمع،١/٤٩٠.

أما في الحالة الثانية (النصب): فالأثر يتطابق مع عائده في السمات الذاتية من العدد والنوع، ويطابقه أيضاً في السمات الوظيفية (الإعراب)، فهو من باب التقديم.

أما عن الوجه الثالث من الإلغاء (تأخر الفعل عن المفعولين) ففيه خلاف أيضاً. فذهب الجمهور إلى جواز الإلغاء والإعمال، والإلغاء أقوى مع التأخير بلا خلاف، لضعف العامل بالتأخير كما هو الحال مع توسط الفعل [٣٦] إلا أن الإلغاء أولى.

وأضاف سيبويه " وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى "[٣٧]. بينما كان للأخفش رأي آخر، إذ جعل الإلغاء واجباً أيضاً مع تأخير الفعل. وحُجته في ذلك ما ذكره سابقاً مع توسط الفعل [٣٨].

ومما أورده النحاة من جواز الإلغاء مع تأخر الفعل، وهو أقوى: قال الشاعر:

آتٍ الموتُ تعلمون فلا يُرْ هْبكَمْ مِنْ لَظَى الْحُروب اضْطرامُ

وهنا جاء الفعل ملغياً لوقوعه متأخراً بعد المفعولين كما ذكر النحاة، وحجتهم في ذلك ضعف العامل بالتأخير. وأضاف (الأشموني) أيضاً: " لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول؛ لأن متناولها في الحقيقة ليس هو الأشخاص، وإنما متناولها الأحداث التي تدل على أسامي الفاعلين والمفعولين فهي ضعيفة العمل"[٣٩]

توليدياً: تقديم جملة المفعول (آت الموت) على الفعل القلبي أدى إلى تفكيك بنية الجملة، وتلغى حالة النصب (جملة المفعول)، وتُسند إليها حالة الرفع. فهذا النقل أدي إلى تفكيك بنية الجملة الأصلية إلى جملتين، الأولى منها ابتدائية وهي هنا (آتٍ الموتُ)، والثانية استئنافية وهي (تعلمون).

ينظر راي الجمهور في شرح الأشموني،١/ ١٦٠. الارتشاف،٤/٢١٠٧. أوضح المسالك،٢/٥٦. وشرح التصريح،١/٢٧٠.

(٣٦)

(٣٧) الكتاب، ١ / ١٢٠.

(٣٨) ينظر: رأي الأخفش في أوضح المسالك، ٢/٥٦؛ الهمع،١ /٤٩٠. والارتشاف، ٤/٢١٠٧

(٣٩) شرح الأشموني،١/١٥٩.

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر وهو أبو أسيدة الدبيري:

هُمَا سَيِّدانَا، يَزْعُمَانِ، وإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنْ أَيْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا

وهنا أيضاً جاء الفعل القلبي(يزعمان) متأخراً عن المفعولين، فأدى ذلك إلى إلغاء عمله في المفعولين، وأُسند إلى المفعولين حالة الرفع من باب الابتداء [٤٠].

أيضاً ذهب التوليديون إلى أن تقديم جملة المفعولين على الفعل القلبي أحدث تفكيكاً لبنية الجملة، لتصبح جملتين، توصف الأولى بأنها ابتدائية، وتوصف الثانية بأنها استئنافية.

ولم يرد الإلغاء متأخراً أيضاً في القرآن الكريم. ويمكن تفسير ذلك استناداً لكلام النحاة ولكلام سيبويه السابق في جواز الإلغاء مع توسط العامل أو تأخيره، أن القائل ربما يدركه الشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، فهو ليس متعمداً الشك في هذا، فيلجأ القائل إلى الإلغاء بتوسط الفعل أو تأخره. وفي ذلك ما يوحى بأنه بداء الذي هو من اختصاص البشر. بينما القرآن الكريم هو كلام الله عز وجل، وكلام الله لا يدخل فيه هذا النوع من التردد والبداء لأنه لا يجوز، بل يستحيل على الله سبحانه وتعالى. فالله سبحانه وتعالى حين يريد أن يُخبر في موضع من القرآن ما يفيد اليقين جاء الفعل من أفعال اليقين مباشرة، وحينما يأتي موضع آخر يفيد الشك جاء الفعل من أفعال الشك مباشرة ومنسوباً إلى البشر. والله أعلم.

الإصعاد:

الإصعاد في أفعال القلوب: .

ذهب النحاة العرب أن (ظنّ) تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر. وفي هذا الباب سوف نتناول تركيب جملة (ظنّ) عند التوليديين؛ فالتوليديون يقارنون بين تركيب الجملة مع (ظنّ وأخواتها) فتارة يتصدر مفعولها (أنّ واسمها وخبرها) وتارة أخرى يتصدرها (أنْ والفعل المضارع (المصدر المؤول) وتارة أخرى تنصب المفعولين،

(٤٠) ينظر: للسيوطي، الهمع، ١/٤٩٠

ويرون أن الأصل أن يكون مفعولها جملة، سواء أكانت جملة اسمية أم جملة فعلية، ثم حدث ما يسمّى (الإصعاد) أو (التحويل) فالجملة الاسمية أصبحت مفعولين، والجملة الفعلية أصبحت خبراً لمبتدأ محذوف.

و**الإصعاد** عند التوليديين هو: "وجود مركب خارج نطاق الجملة، تم إصعاده ليمثل وظيفة نحوية داخل إطار الجملة" [٤١].

ومن أشكال الإصعاد (إصعاد الأفعال التي تقبل جَ إلى أفعال تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر). كالتالي:

أ . ظنّ محمدٌ أنّ علياً مجتهدٌ.

وبعد الإصعاد تصبح الجملة كالتالي:

ب . ظنّ محمدٌ علياً مجتهداً.

ويمكن تفسير ذلك كالتالي: لم يربط النحاة العرب بين تركيب الجملة في (أ) وتركيبها في (ب)، ويرون أنّ التركيبين مختلفان، ففي جملة (أ) يتمثل مفعولا (ظنّ) في الجملة الناسخة (أنّ علياً مجتهدٌ). فالجملة في محل نصب المفعولين. وفي جملة (ب) يتمثل مفعولا (ظنّ) في الجملة الاسمية (علياً مجتهداً). فالمفعول الأول هو المبتدأ في الأصل وهو (علياً) والمفعول الثاني هو الخبر في الأصل وهو (مجتهداً). وهذا هو الأصل عند النحاة أن تدخل (ظنّ) على جملة اسمية.

بينما ربط التوليديون بين تركيب الجملة في (أ) وتركيب الجملة في (ب). ويرون أن الأصل في مفعولي (ظنّ) أنهما جملة اسمية مُصدرة بـ(أنّ) كما في جملة (أ) ثم حدث ما يسمّى الإصعاد لتنتج الجملة في (ب). كالآتي:

١. تحذف (أنّ)

٢. يتسلط الفعل (ظنّ) على الاسم وهو(علياً) فأصبح مفعولاً به للفعل (ظنّ).

(٤١) الدلالة والنحو، د: صلاح الدين صالح حسنين، ط١، ١٦٤.

٣. لما كان الفعل (ظنّ) متسلطاً على الخبر يتم إلغاء الإسناد ما بين المبتدأ والخبر في الجملة (أ)، ومن ثَمّ يتسلط الفعل (ظنّ) على الخب وهو (مجتهد) ليصبح مفعولاً ثانياً للفعل (ظنّ) لأن (ظنّ) تنصب مفعولين. وذلك لأن الخبر لا ينفك عن المبتدأ.

وهذا ما أشار إليه النحاة العرب. ومن ذلك ما ذكره سيبويه فقد تناول هذا تحت باب المسند والمسند إليه. فذكر:" وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبدُالله أخوك، وهذا أخوك..... واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجارُ على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام ما ذكرت لك، إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت: عبدالله منطلقٌ، إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيت عبدالله منطلقاً، أو قلت: كان عبدالله منطلقا، او مررت بعبدالله منطلقا، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة"(٤٢).

وأشار في غير هذا الموضع إلى عدم جواز الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر. فقد تناول أفعال القلوب تحت باب (الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر)

وذكر: " وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تُبيّن ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقيناً كان أو شكاً، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر عندك من هو. فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً، ولم ترد ان تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه اليقين"(٤٣).

(٤٢) الكتاب،١/٢٣،٢٤.

(٤٣) الكتاب ، ١/٤٠.

وذكر المبرد: " وإنما امتنع: ظننتُ زيداً حتى تذكر المفعول الثاني؛ لأنها ليست أفعالً وصلت منك إلى غيرك، إنما هو ابتداء وخبر. وأضاف: فإن قلت: ظننتُ زيداً منطلقاً فإنما معناه: زيد منطلق في ظنّي، فكما لابد للابتداء من خبر كذا لابد من مفعولها الثاني؛ لأنه خبر الابتداء، وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشك"(٤٤).

وهذا ما أوضحناه سابقا في مبحث حذف أحد المفعولين.

نخلُص من ذلك إلى أنّ الإصعاد في أفعال القلوب يُعنى به: تحويل المبتدأ في الجملة الاسمية إلى مفعول أول لـ(ظنّ) وهنا يقبل النصب. هذا التحويل يعنى أنّ الجملة الاسمية فقدت المسند إليه عندما أصبح مفعولاً أولاً لـ(ظنّ)، وهذا يؤدي إلى إصعاد الخبر ليصبح مفعولاً ثانياً للفعل خاصة أنه لم يعد يصبح مُسندا كما كان الحال قبل الإصعاد.

إذن نستنتج من ذلك أننا عندما نناقش (ظنّ وأخواتها) فإن الأصل أن الفعل (ظنّ) يتطلب (أنّ) التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر. ومن ثَمّ فإن الجملة تُعد (جملتين)، أما عندما حُذفت (أنّ) أصبحت جملة بسيطة وأصبح المبتدأ هو المفعول الأول، والخبر هو المفعول الثاني. هذا هو (الإصعاد).

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ورود أفعال اليقين أكثر منها من أفعال الرجحان في القرآن الكريم؛ بل من أفعال الرجحان ما لم يرد له ذكراً في القرآن الكريم ومن ذلك (عدّ، حجا، خال، هب)، ومن أفعال اليقين الفعل (تعلّم) لم يُذكر أيضاً.
- أورد النحاة للفعل (ظنّ) معاني عدة منها أنه يفيد اليقين، وعند تتبع آيات القرآن الكريم نجد أنه ليس باليقين التام. فلم يرد الفعل منسوباً لله قط، بل جاء الفعل منسوباً للبشر في جميع آيات القرآن الكريم

(٤٤) المقتضب للمبرد، ت: محمد عبدالخالق عضيمة، ٣/٩٥.

- جميع أفعال هذا الباب (ظنّ واخواتها) تفيد الظنّ بنسب متفاوتة قد تعلو إلى حد اليقين والعلم، وقد تنحدر إلى حد الزعم والوهم. وجاء الفعل (ظنّ) يحتمل كل تلك المعاني. فقد ذُكر في القرآن الكريم يحتمل كل درجات الظن (من اليقين ثم الظنّ إلى الزعم والوهم). لذا فالظن ليس مقيداً بمعنى معين؛ فليس له دلالة مطلقة، فالأصل فيه الرجحان، لا هو باليقين المطلق ولا بالشك المطلق؛ فهو ضرب بين هذا وذاك مرتبط بقرينة. أيما وجدت القرينة ارتقى لمرتبة اليقين، وأيما فقدت انحدر لمرتبة الشك.
- لم يرد الحسبان بمعنى اليقين في القرآن الكريم؛ بل جاء يفيد الظن الكاذب والوهم. ومن ذلك أن الفعل (حسِبَ) لم يأت منسوباً لضمير المتكلم قط في القرآن الكريم، وإن جاء في غيره؛ وذلك لأن الحاسب لا يمكن أن يحسب ما كان يحسبه في الماضي وهو عالم ببطلانه في الحاضر. بل جاء الحسبان مرتبطاً بالماضي لا الحاضر وذلك لأن الحاسب قد يُدرك خطأ ما كان يحسبه في وقت ما.
- دائماً ما جاء الفعل (حَسِبَ) في القرآن الكريم إما منسوباً لضمير الغائب أو المخَاطَب؛ فمع ضمير الغائب فكثيراً ما جاء في صيغة المضارع أو الماضي، وذلك لعدم علم الحاسب بحقيقة ما يحسبه. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً﴾ (النمل:٤٤). أما عن ضمير المخاطب فهو إما مسبوقاً بنهي لعدم الوقوع في الحسبان الخاطئ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا﴾ (آل عمران:١٦٩). او متبوعاً باستدراك يُفسر خطأ ما يحسبه. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ (الزخرف:٨٠).
- هناك فرق بين استعمال الفعل (ظنّ) واستعمال الفعل (حَسِبَ). فالظنّ: يقتضي وجود النقيضين ببال الظّان، يميل إلى أحدهما بناءً على وجود قرينة، فالظن يجمع ما بين الشك واليقين، بينما الحسبان: يقتضي اختيار أحد النقيضين وهو غير

متيقن بصحته، واختياره هذا مَبنيٌّ على مُعتقده وظنّه، رغم وجود نقيضه إلّا أنه ليس في تصوره وذهنه، فهو يُعمل عقله في اختياره دون وجود قرينة على ذلك. لذلك فالظنّ أعم وأشمل لاختيار الظّان بين الاختيارين. أيضاً لوجود قرينة تعزز اختياره هذا. بينما يُعد الحسبان جزءا من الظنّ، بل هو أقرب إلى الوهم منه إلى اليقين.

- كثيراً ما ورد الفعل (جعل) في القرآن الكريم، وأكثر ما جاء ينحصر في معنيين. أحدهما: الخلق والإيجاد، والآخَر: التصيير والتحويل بالفعل. ونادراً ما جاء الفعل يفيد الظن والاعتقاد.
- الأصل في جملة (ظنّ) عند التوليديين أنها مركبة من تركيبين إسناديين تتوسطهما أداة الصدارة (أنّ). حدث لها إصعاد، والإصعاد يُعنى به: دمج الجملة الثانية في الجملة الأولى لتنتج جملة واحدة بسيطة في النهاية. وهو من سمات أفعال القلوب.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

١. **الأزهري: . شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٩/٢٠٠٨.**

٢. **الأشموني: . شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٣٧٥/١٩٥٥.**

٣. **أبو حيان: . ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح مقدمة: د/ رجب عثمان محمد، مراجعة د/ رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨/١٩٩٨.**
. البحر المحيط، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣/١٩٩٣.

٤. **السمين الحلبي: . الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.**

٥. **سيبويه: . الكتاب، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر،١٤٠٨/١٩٨٨.**

٦. **السيوطي: . الهمع (همع الهوامع في شرح الجوامع)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٨/١٩٩٨.**

٧. د/ صلاح الدين حسنين: ـ الدلالة والنحو، ط١، مكتبة الآداب، مصر.
٨. ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف: د/ إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩/١٩٩٨.
٩. العكبري: ـ إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٠. الفاسي الفهري: ـ اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ط٢، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٨.
١١. ابن مالك: ـ شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢/٢٠٠١.
١٢. المبرّد: ـ المقتضب، تحقيق: د/ محمد عبدالخالق عضيمة، ط٣، القاهرة،١٤١٥/١٩٩٤.
١٣. د/ محمد عبدالخالق عضيمة: ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.
١٤. محيي الدين الدرويش: ـ إعراب القرآن الكريم وبيانه، ط٣، دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٢/١٩٩٢.
١٥. د/ مصطفي الغلاييني: ـ جامع الدروس العربية، راجعه ونقحه: د/ عبدالمنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
١٦. ابن هشام: ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، دار الفكر، بيروت، لبنان.
١٧. ابن يعيش: شرح المفصل، إدارة الطبعة المنيرية، مصر.